يوم الزحف الكبير
ردود الأفعال الإعلامية عربياً وعالمياً

أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
كلية الآداب – جامعة بغداد

كانت القيادة السياسية في العراق قد وضعت برنامجاً وطنياً لتطبيق الديمقراطية الدستورية والتعددية السياسية وبدأت تنفيذه على مراحل .

كانت المرحلة الأولى منه إقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في حزيران ١٩٧٢ والمرحلة الثانية منه إقامة المجلس الوطني .

وجرت أول أنتخابات عامة مباشرة وبالاقتراع السري لنواب المجلس الوطني في حزيران ١٩٨٠ كما جرت في أيلول من العام نفسه انتخابات المجلس التشريعي في منطقة الحكم الذاتي في كردستان .

وأستمر المجلسان لحد الآن إذ تم انتخاب ثلاث دورات لكل منهما .

وقد أدى وقوع العدوان الأيراني الواسع على العراق في ٤ أيلول ١٩٨٠ واستمراره ثماني سنوات إلى نشوء حالة طوارئ في إنحاء العراق كافة مما أضطر القيادة السياسية في العراق إلى تأجيل تنفيذ بقية مراحل هذا البرنامج .

وبعد إعلان وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في ٨ آب ١٩٨٨ أنفرج الحال فباشر العراقيون على مختلف المستويات الرسمية والشعبية والمهنية مناقشات واسعة لبقية مراحل برنامجهم الوطني لتطبيق الديمقراطية الدستورية والتعددية السياسية .

وقد تهيأت الظروف لتطبيق هذا البرنامج عام ١٩٩٠ وتضمن الاستفتاء على الدستور الجديد ومشاريع قوانين الأحزاب والصحافة ومجلس الشورى (هيئة

تشريعية جديدة أعلى من المجلس الوطني) وكذلك الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية .

الا أن ظروف العدوان العسكري الواسع على العراق وفرض الحصار الشامل عليه فضلاً عن الضغوط الكبيرة التي مارستها الإدارة الأمريكية والتدخل في شؤونه الداخلية والتهديدات العسكرية المستمرة . كل ذلك أدى إلى ظرف استثنائية وصعبة لم يكن ممكناً خلالها استكمال البرنامج .

ومع ذلك توصلت القيادة السياسية بعد حوار استمر أربعة أشهر مع جبهة الأحزاب الكردية إلى اتفاق لتطوير الحكم الذاتي في شمالي العراق وعلى المباشرة في البرنامج الوطني للانتقال إلى الشرعية الدستورية . وكانت جبهة الأحزاب الكردية توشك أن توقع على هذا الاتفاق في بغداد في نهاية شهر آب ١٩٩١ الا أن الإدارة الأمريكية مارست ضغوطاً وتهديدات ضد قادة الجبهة واستقدمتهم إلى واشنطن وطلبت منهم عدم التوقيع على أي اتفاق مع السلطة المركزية .

لقد بدأ أن استمرار هذا الوضع الشاذ يعني أن الإدارة الأمريكية لا تريد للعراق أن ينتقل إلى مرحلة إقامة مؤسساته وتقاليده الديمقراطية بموجب برنامجه الوطني وأنها تريد أستمرار حالة الطوارئ وما تفرزه من حالات سلبية على الحياة الديمقراطية .

لذلك قررت القيادة السياسية المباشرة على مراحل بتطبيق البرنامج الوطني للأنتقال إلى الشرعية الدستورية بالرغم من الأزمة الاقتصادية والتهديدات العسكرية التي تقودها الإدارة الأمريكية ضد العراق .

فتم تشريع قانون الأحزاب الجديد وأصبح نافذ المفعول في ١٦ أيلول ١٩٩١ . وتم في أيلول ١٩٩٥ تعديل الدستور الحالي بما يكفل الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من الهيئات التشريعية في جمهورية العراق ومن ثم طرح المرشح للاستفتاء السري العام المباشر على وفق التقاليد الديمقراطية المعروفة .

وسيستمر العراق في تطبيق برنامجه هذا على مراحل على وفق منظوره الوطني وليس وفق منظور الإدارة الأمريكية .

كيف جرت عملية الأستفتاء:

هناك تحضيرات جرت قبل يوم الاستفتاء وهي :

- تم تسجيل المقترعين من الرجال والنساء الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر وتم توزيعهم على مراكز الأستفتاء حسب مناطق سكنهم في القرى والنواحي والأقضية والمدن في محافظات العراق .
- كما تم تسجيل العسكريين الذين سيكونون في مقراتهم ومعسكراتهم في يوم الاستفتاء .
- يجر الاستفتاء في المحافظات الشمالية الثلاث لأنها لا تزال في حالة شبه احتلال من الإدارة الأمريكية خلافاً لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة .

أن أعداء العراق استهدفوا حياة وشخص السيد الرئيس القائد بالدرجة الأولى لإدراكهم حميمية العلاقة بين القائد وشعبه والتي ليست علاقة حاكم بمحكوم ولا نظام بشعب وإنما هي حالة رسالية تاريخية واحدة .

نرشح اليوم قائدنا عليكم ليس لامتحانكم وإنما لنثبت للقوى الشريرة أن المجلس الوطني العراقي الممثل الشرعي وهم كنواقد بعثوا ممثليهم من الإعلاميين والبرلمانيين جاءوا وحضروا العملية الانتخابية في انتخابكم كممثلين للشعب .. وعرفوا أنكم الممثلون الحقيقيون للشعب العراقي .. نريد أن نقول لأولئك أن المجلس الوطني الذي أنتخبه الشعب وبكل حرية هذا موقفه من القائد ولنقول لهم أن الشعب العراقي الذي حاولتم بكل ما أوتيتم من قوة تدميرية أن تجزئوه وتبعدوه عن القائد .. هنموا وتعالوا إلينا وألمسوا بأيديكم وأنظروا بأعينكم على تصرف العراقيين وتمحصوا علاقتهم بقائدهم العظيم .. مواكداً أن الشعب العراقي

صاحب التاريخ المجيد سوف يقول كلمته الحاسمة في قوله نعم لصدام حسين . نعم للعراق. نعم للأمة وسوف تمثل آنذاك في حقيقتها وعمقها ضربة قاضية لكل المخططات الشريرة .

وأعلن عن استعداد العراق لاستقبال عشرة آلاف مندوب وإعلامي وبرلماني من البرلمانات العربية باستثناء النظام الكويتي والذي لو نعرف أنهم سيستجيبون لدعوناهم ومن الكونغرس الأمريكي والبرلمانات البريطانية والفرنسية – وإيطالية والألمانية وكل أوربا وأعطاء كامل الحرية في متابعتنا للانتخابات من الهيئة العليا المشرفة على الانتخابات إلى مراكز الانتخابات صعوداً إلى الهيئة العليا حيث تعلن النتيجة مشيراً إلى أننا نبين للعالم ما أكدناه لهم عبر (٢٧) عاماً بدمائنا وأرواحنا وأبنائنا في هذه الوقفة الجهادية الشريفة .

واوصى المجلس ترشيح السيد الرئيس القائد صدام حسين لتولي منصب رئيس الجمهورية .

وأدلى السيد غانم عزيز خدوري رئيس المجلس الوطني بالنيابة في تصريح للصحفيين خلال أعمال الجلسة الاستثنائية قال فيه بأن هذه الجلسة قد شهدت نقاشات تاريخية ذلك لأن الموضوع المعروض على أعضاء المجلس الوطني مهم لخيارات الشعب العراقي ومستقبله ومساراته الديمقراطية وينقل العراق من مرحلة إلى أخرى في تغيير دستوري كبير ستبني عليه مواقف قانونية ودستورية جديدة في العراق وتؤطر الحياة بصيغ ديمقراطية أبتدأ من انتخاب رئيس الجمهورية .

واوضح ان المجلس الوطني سيقوم بدعوة برلمانات العالم كافة من دون استثناء عدا النظام الكويتي ذلك لأن الأخير لدينا تجربة معه إذ سبق أن دعوناه مرات عديدة وكانت اجاباته غير موضوعية اتجاه الدعوة .

وفي الثالث عشر من أيلول صدر مرسوم جمهوري يقضي بتحديد الخامس عشر من شهر ت١ ١٩٩٥ موعداً لإجراء الاستفتاء الشعبي العام على ترشيح

القائد صدام حسين رئيس مجلس قيادة الثورة لتولي منصب رئيس الجمهورية وفيما يأتي نص المرسوم .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

مرسوم جمهوري

رقم (٢٨٢)

نظراً إلى موافقة المجلس الوطني على ترشيح القائد صدام حسين رئيس مجلس قيادة الثورة لتولي منصب رئيس الجمهورية وأستناداً إلى أحكام الفقرة (ج) من المادة السابعة والخمسين (مكررة) من الدستور وأحكام المادة (١٣) من قانون تنظيم الاستفتاء الشعبي ذي الرقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ رسمنا بما هو آت :

يجري الاستفتاء الشعبي العام على ترشيح القائد صدام حسين رئيس مجلس قيادة الثورة لتولي منصب رئيس الجمهورية يوم الأحد المصادف الخامس عشر من شهر تشرين الأول عام ١٩٩٥ .

على رئيس الهيئة العليا المشرفة على الاستفتاء تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الثاني لسنة ١٤١٦ هـ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر أيلول لسنة ١٩٩٥ ميلادية .

صدام حسين

رئيس الجمهورية

الاستفتاء القرار .. مراحل التنفيذ :

تجسيداً للنهج الديمقراطي لقيادة الحزب والثورة وعلى رأسها السيد الرئيس القائد صدام حسين جاء قرار أجراء التعديل المناسب على الدستور وعرض المرشح لمنصب رئيس جمهورية العراق للاستفتاء الشعبي العام على الرغم من

الظروف الصعبة التي تحيط بالبلاد ولاسيما الحالة الشاذة في منطقة الحكم الذاتي واستمرار الحصار الجائر والمؤامرات الإمبريالية .

ففي يوم ١٩٩٥/٩/٧ رأس السيد الرئيس القائد صدام حسين "حفظه الله ورعاه" اجتماعاً مشتركاً لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي .

وفي ختام الاجتماع عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً اتخذ خلاله قرار بأجراء تعديل على الدستور . (مرفق) وسنتناول لاحقاً خلفية القرار والإجراءات التنفيذية .

وفي ١٩٩٥/١٠/١٧ أدى السيد الرئيس صدام حسين "حفظه الله ورعاه" اليمين الدستورية لرئيس الجمهورية أمام جلسة مشتركة لمجلس قيادة الثورة والمجلس الوطني .

بعدها ألقى السيد الرئيس القائد صدام حسين خطابين تحدث في الخطاب الأول إلى الرفاق والسادة الحاضرين عن مغزى الاستفتاء وما تمثله نتائجه من معانٍ والتزامات وطنية وقومية . ومن ضمن ما جاء في هذا الخطاب قول سيادته (ولم يطف صدام حسين على مراكز الاستفتاء التي جرت في أنحاء العراق في التحضير لهذا الاستفتاء أو في يومه لأنه مكتف ومليء بالفخر والأعتزاز بما يفعله العراقيون النجباء ورفاقه الأوفياء ولم يستأجر صدام حسين شركة خاصة للدعاية أو شركة للعلاقات العامة كما تسمى في بعض البلدان لتعرض صدام حسين على الجمهور ولتصفه لهم وتقول عنه ما تقول كما يفعل آخرون لأن شعب العراق العظيم يعرف صدام حسين منذ وقت طويل .. ولم يشغل صدام حسين النفس ليجمع مالاً يكون وسيلته إلى هذا العنوان وأنما كان طريق النضال والجهاد وعلاقته بشعبه العظيم وبرفاقه المجاهدين .

وفي التاسع عشر من الشهر ذاته أصدر مجلس قيادة الثورة قانون تنظيم الاستفتاء الشعبي ذي الرقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ لضمان تمثيل أوسع لممثلي القوى الوطنية والقومية في الهيئة العليا المشرفة على الاستفتاء .

وفيما يأتي نص القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

بأسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار ٩٨

تاريخ القرار ٢٤/ربيع الثاني/١٤١٦ هـ

١٩٩٥/٩/١٩ م

قـــــرار

أستناداً إلى أحكام الفقرة (٦) من المادة الثانية والأربعين من الدستور

قرر مجلس قيادة الثورة

أصدار القانون الآتي

رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥

قانون تعديل قانون تنظيم الاستفتاء الشعبي ذي الرقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ .

المادة الأولـــى

يلغى نص المادة (٣) من قانون تنظيم الاستفتاء الشعبي ذي الرقـــم ١٣ لســـنة ١٩٩٥ ويحل محله ما يأتي

المادة (٣)

تشكل هيئة تسمى الهيئة العليا المشرفة على الاستفتاء برئاســـة نـــائب رئيـــس مجلس قيادة الثورة وعضوية كل من رئيس المجلس الوطني ووزيـــر الداخليـــة ووزير العدل ورئيس محكمة التمييز ورئيس المجلس التشريعي لمنطقة كردستان